**Revue "Repères et Perspectives Economiques"**
**01 / 1er semestre 2017**

Economie de l'Equité

# الموارد المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمناطق الجافة:

# حالة إقليم جرسيف (المغرب الشمالي الشرقي)

صديق عبد النور، جامعة محمد الخامس، الرباط

**Édition électronique**

URL:http://revues.imist.ma/index.php?journal=rpe&page=article&op=view&path%5B%5D=8626&path%5B%5D=4914

ISSN : 2509-0399

Date de mise en ligne : 28 avril 2017

Pagination : 62-82

**Référence électronique**

Sadik, A. «Ressources locales et perspectives de développement territorial aux zones steppiques : cas de la province de Guercif (Maroc nord oriental)», (en arabe), *Revue "Repères et Perspectives Economiques"* [En ligne], 01 / 1er semestre 2017, mis en ligne le 28 avril 2017.

URL:http://revues.imist.ma/index.php?journal=rpe&page=article&op=view&path%5B%5D=8626&path%5B%5D=4914

# الموارد المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمناطق الجافة: حالة إقليم جرسيف (المغرب الشمالي الشرقي)

**ملخص**
تميزت السياسة التنموية المنتهجة في المناطق الجافة المغربية بصفة عامة وإقليم جرسيف بصفة خاصة، بطغيان التدبير المركزي والمقاربة القطاعية. ولقد أفرز هذا النهج اختلالات اقتصادية واجتماعية ومجالية ساهمت في الحد من تعبئة الموارد المحلية لإحداث تنمية ترابية بهذا المجال السهوبي، إضافة إلى ضعف إشراك الفاعلين المحليين في تحديد الاختيارات وصنع القرارات.
لتجاوز هذا الوضع ظهر توجه جديد للتنمية قائم على استغلال الموارد الترابية المحلية، من أجل خلق تنمية ترابية في شكل "مشروع ترابي" داخل رقعة جغرافية محددة عن طريق إشراك الفاعلين المحليين.
توصلنا من خلال التشخيص الترابي للموارد المحلية بإقليم جرسيف، إلى أن المشروع الترابي الذي يمكن بلورته لتنمية هذه المنطقة الجافة، يرتكز على مجموعة من المحاور، منها على وجه التحديد: تثمين الإنتاج الوفير من الزيتون والألبان واللحوم الحمراء بالمنطقة عن طريق إحداث صناعة تحويلية مرتبطة بهذه القطاعات المهمة والواعدة، ثم الاهتمام بدعم قطاع السياحة الريفية التضامنية بالاعتماد على استغلال المؤهلات الطبيعية والتراثية والثقافية التي يتوفر عليها هذا المجال.
**الكلمات المفتاح**
الموارد المحلية، التنمية الترابية، المناطق الجافة، المشروع الترابي، إقليم جرسيف.

**Résumé**

La politique du développement territorial consacrée aux zones steppiques marocaines est caractérisée par une domination de la gestion centralisée et par une approche sectorielle. Cette approche a produit des déséquilibres économiques, sociaux et domaniaux qui ont contribué à réduire et à limiter la mobilisation des ressources humaines locales pour assurer un développement territorial en cet espace steppique, en plus de la faible implication des acteurs locaux dans la détermination des choix et la prise de décision, en l'absence de coordination locale des différentes interventions publiques et la faible performance de l'investissement.

Pour remédier à cette situation, une nouvelle approche du développement basée sur l'exploitation des ressources locales a émergé ces dernières années afin de créer un développement territorial sous forme de «projet territorial » dans une zone spécifique grâce à l'implication des acteurs locaux.

Nous essayerons, dans le présent article, de mettre en évidence cette réalité à travers l'étude de cas de province de Guercif en abordant les points suivants :

- Diagnostic stratégique des ressources du territoire locales dans la province de Guercif.

- Elaborer un projet territorial spécifique dans la province de Guercif.

**Mots clés**

Ressources locales - Développement territorial - Zones steppiques - Projet territorial - Province de Guercif.

**Abstract**

The territorial development policy aimed at the Moroccan steppe zones is characterized by a dominance of centralized management and a sectoral approach. This approach has produced economic, social and national imbalances that have contributed to reducing and limiting the mobilization of local human resources to ensure territorial development in this steppe area, in addition to the weak involvement of local agents in the determination of choices and the absence of local coordination of the various public interventions and their poor performance in investment.

To remedy this situation, a new approach to development based on the exploitation of local resources has emerged in recent years in order to create territorial development in the form of a "territorial project" in a specific area through the involvement of local agents or contributors.

In this article, we will try to highlight this situation through the case study of Guercif province by addressing the following points:

- Strategic diagnosis of the resources of the local territory in the province of Guercif.
- Develop a specific territorial project in the province of Guercif.

**Keywords**

Local resources - territorial development - steppe zones - the territorial project - province of Guercif.

**مقدمـــــة**

إن تسارع إيقاعات التحولات الجارية على الصعيد الدولي والمحلي، وما يتبلور في خضمها من إكراهات وتحديات، وما يفرز من مشاكل وتعقيدات، تجعل التنمية عملية معقدة ورهانا قويا، يصعب كسبه في الظروف الراهنة ولاسيما بالمجالات الجافة، التي تسجل فيها العديد من أشكال الخصاص ومظاهر الفقر، بالرغم مما تزخر به من موارد ترابية محلية، الشيء الذي يطرح إشكالية التدبير الترابي كمفهوم يركز اهتمامه على القدرات الخاصة للمجال على إنتاج الأنشطة، والشروط المؤهلة لإنتاج الثروة، مع ما يقتضيه ذلك من تطوير في طرق التدبير المرتبطة بهذا المجال. (خلوق، 2009) تلك الطرق التي ظلت لمدة طويلة متشبثة بالتدبير المركزي والمقاربات القطاعية، مع ضعف إشراك الفاعلين المحليين. ويعتبر مجال الدراسة (إقليم جرسيف) أنموذجا حيا لهذه الإشكالية، فهو بالرغم من تنوع مؤهلاته يبقى مجالا هامشيا، يعرف تعثرا في مساره التنموي.

**1- الإطار النظري والمنهجي**

**1-1.الإشكالية**

يتميز إقليم جرسيف شبه الجاف خاصة بشساعة مساحته، وتعميره الحديث، وضعف كثافته السكانية، كما يعاني بسبب موقعه الجغرافي من عدة إكراهات. غير أن هذا المجال يتوفر كذلك على موارد ترابية مهمة. بسبب كل هذه العوامل عرف تدخلات مهمة، منذ بداية الاستقلال والى اليوم، من طرف الدولة والجماعات المحلية وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص عبر مجموعة من المشاريع.

غير ان المتتبع لمسار التنمية المحلية بالمنطقة، يلاحظ أن نتائج هذه التدخلات والمشاريع متواضعة، ولم تحقق المتوقع منها. ويعود السبب في هذه المفارقة إلى طغيان التدبير المركزي، والمقاربات القطاعية المتفرقة في الزمان، والمتناثرة في المجال، الأمر الذي يفسر التعثر أو الفشل الجزئي والكلي الذي آلت إليه العديد من المشاريع التنموية، ولتجاوز هذا الوضع وجب تبني توجه جديد للتنمية، يقوم على استغلال الموارد الترابية المحلية من أجل خلق تنمية ترابية في شكل "مشروع ترابي" داخل هذا المجال.

**التساؤلات**

- ما هي المؤهلات والموارد التي يمكن تعبئتها، لتساهم في تنمية ترابية حقيقية بمنطقة جرسيف؟
- ما هي حظوظ نجاح المشروع الترابي بهذه المنطقة كمقاربة جديدة في التنمية المجالية؟

**الفرضيات**

- يتوفر إقليم جرسيف على موارد ترابية هامة يمكن -في حالة استغلالها-النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة؛
- ساهم غياب خطة واضحة وشمولية لإعداد المجال، في تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإقليم؛

- تشكل التنمية الترابية والمشروع الترابي خطة تنموية بديلة للمقاربات التنموية السابقة بمنطقة جرسيف.

**2-1. منهجية البحث وأدواته**

بسبب طبيعة الموضوع الذي نطرقه، فقد جمعنا بين المنهجين الآتيين:

- **المنهج التوثيقي:** يتمثل في الاستعانة بمجموعة من الدراسات والأبحاث الجامعية التي تناولت منطقة الدراسة بصفة عامة، فضلا عن التقارير الإدارية، والوثائق التي تم الحصول عليها من مختلف الإدارات، إضافة إلى النصوص القانونية والمراجع العامة ذات العلاقة بالموضوع؛
- **المنهج الوصفي:** من خلال الوقوف عند مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الترابية بمجال الدراسة، وبشكل خاص تقييم حصيلة التنمية اعتمادا على المستندات الرسمية، مع استطلاع رأي السكان وتشخيص مستوى رضاهم عن التنمية الترابية بمجالهم، اعتمادا على استمارة ميدانية شملت عينة مكونة من 418 رب أسرة، موزعة على 9 دواوير من مجال الدراسة شملت على الخصوص الجماعات التي لها ارتباط مباشر بالمجال السهلي والتي شهدت دينامية اقتصادية مهمة (هوارة أولاد رحو وتادارتولمريجة).

**3-1. التأطير النظري للموضوع**

أمام تدني حصيلة التنمية التي اتبعها المغرب منذ الاستقلال، وما يستدعي ذلك من التغيير الجذري للمنطلقات والاستراتيجيات التنموية بدأت تلوح في الأفق دوافع محلية وخارجية قد تجعل من البعد الترابي مدخلا ممكنا للتنمية (الكتمور وآخرون، 2015)، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

**أولا:** يلاحظ الإقبال التدريجي على توظيف مفهوم التنمية الترابية في كثير من المشاريع التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمندمجة، حيث بدا النزوع قويا إلى إدماج مختلف الأبعاد المجالية والاجتماعية والبيئية، على عكس المقاربة القطاعية التي كانت تنظر سابقا إلى المجال على أنه إطار جغرافي محايد. فقد تبين للجميع أن نمط التنمية الذي ظل متبعا إلى الآن غير قابل للاستدامة، وأن الوقت حان لتغيير أنماط واستراتيجيات وأهداف التنمية(موساوي،2016)، مما يحيل على الإقرار الرسمي بفشل النماذج الكلاسيكية للتنمية المتمحورة حول المقاربة القطاعية والمركزية، والاهتداء نحو إدراج البعد الترابي في التنمية (الكتمور وآخرون، 2015).

**ثانيا:** أصبحت مسألة العودة إلى المحلي كإقرار بأهميته في مقاربة إشكالية التنمية بالأرياف المغربية أمرا يطرح نفسه بإلحاح، إذ أصبح ينظر من قبل الأكاديميين وباقي مختلف الفاعليين المكلفين بتهيئة التراب إلى الخصوصيات المحلية للمجالات السوسيو-ترابية على أنها فرص تتيح مواجهة مخاطر العولمة المهددة بمحو الشخصية المحلية، كما يمكّن تعبئة الموارد والمؤهلات الذاتية للمجالات الترابية من ضمان الاندماج الايجابي في الأنساق الشمولية(جنان، 2010).

واستجابة لهذه الوضعية برزت الضرورة إلى اعتماد مقاربة جديدة للتنمية قوامها بلورة استراتيجية محلية تقوم على للتثمين المنسق للموارد الخاصة بكل مجال ترابي وتعبئة الفاعلين المحليين والجهويين حول مشاريع متقاسمة ومتفاوض حولها(صديق، 2014) وهي التنمية الترابية.

وقد جاء مفهوم التنمية الترابية في سياق التحولات الكبرى التي يعرفها المغرب، بهدف تجاوز الاختلالات والإكراهات الداخلية من جهة، ثم التكيف مع التحديات والخارجية من جهة ثانية.

وتقوم التنمية الترابية، على أساس تعبئة كل مكونات المجال الترابي، المادية واللامادية، وتثمين موارده الذاتية الظاهرة والكامنة، ثم تجنيد فاعليه المحليين من مؤسساتيين، ومنتخبين، وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، وجمعويين... معتمدة في ذلك على تطبيق المقاربة التشاركية، والتي تتيح لجميع فاعلي هذا المجال للانخراط في تصور وبناء وتتبع المشروع الترابي، مما يؤشر على تحقيق درجة عالية من الأهداف المسطرة.

غير أن هذه الأفكار والتصورات، تبقى غير عملية وغير إجرائية، وفعاليتها محدودة، إذا لم يتم اعتمادها وتطبيقها على مستويات ترابية محددة. ومن تم يستمد المشروع الترابي مشروعيته، باعتبارهما شكل وإحدى واجهات التنمية الترابية التي يتم اعتمادها على مستوى المجالات المحلية كم هو الشأن بالنسبة للمجال موضوع هذه الدراسة.

فالمشروع الترابي يتصوره الفاعلون المحليون من أجل تحقيق تنمية مجالهم الترابي. قد يكون هذا المجال الترابي عبارة عن جماعة، أو مجموعة من الجماعات المحلية، تجمع بينها مميزات مشتركة من وحدة جغرافية متجانسة من منظور خصائصها الطبيعية، والاقتصادية ونظام الإنتاج، والخصائص البشرية. يتميز المشروع الترابي بخمس خصائص (جنان، 2010):

- مشروع يقوم على تثمين الموارد الخاصة بالحيز الترابي، خاصة منها تلك التي تخول له مزايا مقارنة إزاء النطاقات الترابية المنافسة؛

- مشروع مشترك بين الفاعلين، هذا التشارك يتم من خلال انخراط هؤلاء في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع؛

- مشروع يرتكز على مقارنة أفقية للتنمية، وهو ما يستلزم تنسيق أهداف وانتظارات وتدخلات الفاعلين؛ خاصة لغاية ترشيد الوسائل، والرفع من مفعول المشاريع والعمليات. ويمر هذا بالضرورة عبر التعاقد الذي يقضي بتوزيع الأدوار بين الفاعلين، وتحديد التزامات كل واحد منهم. ويستحسن أن يقام هذا التعاقد على إطار مرجعي واضح، وهو ميثاق التنمية الترابية؛

- وهو أيضا مشروع شمولي، يقوم على تعبئة مختلف مكونات الحقل التنموي؛

- وأخيرا، فالمشروع الترابي، مشروع استراتيجي يندرج في الديمومة، اذ يتهيكل على أساس أهداف تنجز في المدى الطويل، وبرامج للمدى المتوسط (خمسة أعوام مثلا) وعمليات تنجز في المدى القصير.

وعليه، يشكل المشروع الترابي قطيعة مع النهج التقليدي للتخطيط، حيث كانت المشاريع تقررها وتنفذها الإدارات المركزية، دون أن تكون هنالك بالضرورة استشارة السكان، وفاعلو المجال الترابي الذي توجه له هذه المشاريع. وعلى عكس ذلك، يدمج المشروع الترابي المشاركة النشيطة لمجموع الفاعلين المعنيين في تحديد وانجاز العمليات المتعلقة بتثمين الموارد الخاصة بحيزهم.

مبدئيا بإمكان كل فاعل أو مجموعة من الفاعلين أخذ المبادرة لإطلاق مسلسل التنمية الترابية، شريطة أن يكون حاملا لمشروع وأن تكون له القدرة على تعبئة الفاعلين المعنيين أو المهتمين بتنمية الحيز الترابي. وهو ما يمكن أن تقوم به إدارة تقنية أو ترابية، مؤسسة عمومية، جماعة محلية أو مجموعة جماعات، مجلس جهوي، غرفة مهنية أو منظمة غير حكومية...

**4-1. تقديم المجال المدروس**

يقع إقليم جرسيف بجهة الريف – الشرق، وتصل مساحته 7307 كلم$^2$، يحده من الشمال إقليم الدرويش، ومن الجنوب بإقليم بولمان، ومن الغرب إقليم تازة، ومن الشرق إقليم تاوريرت. ويضم هذا الإقليم عشر جماعات ترابية تسع قروية وواحدة حضرية.

تتشكل تضاريس هذا الإقليم من ثلاثة مكونات أساسية وهي: السلسلة الريفية وتلال مقدمة الريف بالشمال، وسلسلة الأطلس المتوسط الشرقي بالجنوب، وسهل جرسيف بوسط الإقليم. وتخترق هذه المنطقة ثلاثة أودية مهمة وهي واد ملوية، واد املولو، وواد امسون.

أما الغطاء النباتي فتصل مساحته بهذا الإقليم إلى 190561 هكتار، أي ما يعادل 26% من المساحة الإجمالية للإقليم، وتتوزع هذه التشكيلات النباتية بين البلوط الأخضر والصنوبر الحلبي والأرز والعرعار والحلفاء. ومن خلال الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014، وصل عدد ساكنة إقليم جرسيف 216717 نسمة.

**خريطة رقم 1: توطين إقليم جرسيف ضمن التراب الوطني**

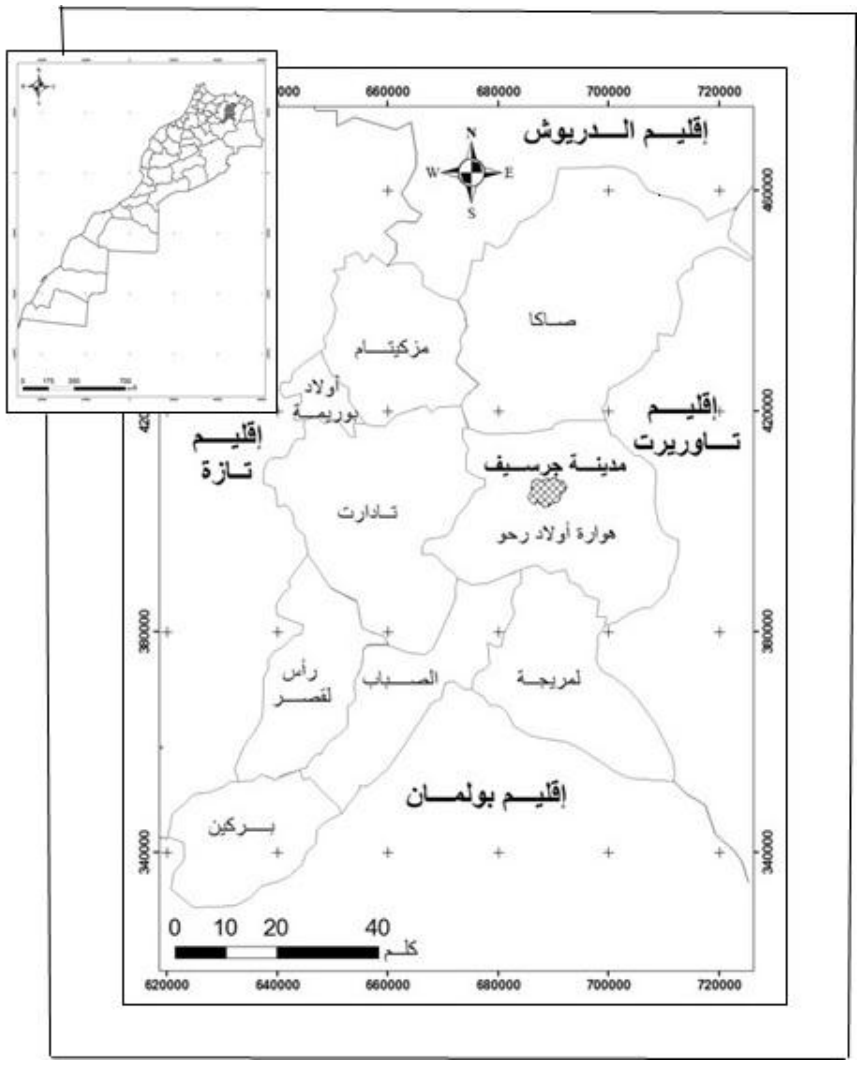


**المصدر:** إنجاز الباحث بناء على معطيات التقسيم الترابي لسنة 2009

## 2- التشخيص الترابي للموارد المحلية

يتمثل التشخيص الترابي في تقييم التراب وتشخيصه بناء على مؤهلاته الجغرافية والجيواستراتيجية والطبيعية والمناخ السياسي والبشرية والثقافية، والتي تندرج ضمن ما يصطلح عليه بالثوابت المجالية، فمن خلال تحديد الرأسمال الترابي يمكن تكوين نظرة شاملة عن وضعية العرض الترابي وتقييم مدى قدرته على المنافسة مقارنة بعروض المجالات الأخرى، وبالتالي تشكيل بطاقة تعريفية تشمل كل المؤهلات وتهم مختلف الفئات (بلشقر،2013).

كما يشكل التشخيص الترابي كذلك، طريقة لتحليل المجال الترابي، لإبراز عناصر قوته ومكامن ضعفه وتحديد الفرص المتاحة له، والمخاطر المحدقة بتطوره، ورصد الفاعلين واستجلاء رهاناتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...، واستراتيجياتهم وممارساتهم. وفي إطار منهجية التشخيص الترابي، لا يتعلق الأمر بوضع توصيف مستفيض لواقع الحال، بل بتركيز التحليل على عدد محدود من النقط والقضايا،

وبتعبئة الفاعلين، من أجل بلورة رزمة من الفرضيات المتعلقة بالمستقبل المأمول، وترتيب الأولويات. والغاية من ذلك التوفر على ما يكفي من العناصر لبلورة إستراتيجية للتنمية تقوم على تأهيل الإنسان والمجال. وبذلك فالتشخيص يبقى حلقة أساسية في تصور المشروع الترابي.(مديرية إعداد التراب الوطني، 2010)

في حين يقصد بالموارد الترابية كل الأشياء المادية الملموسة التي توجد بتراب جماعة أو إقليم ما، والتي هي نتيجة لتاريخ طويل وتراكمات سابقة في أساليب الاستغلال، بل وتشمل حتى الأشياء غير المادية، كما تتواجد في التراب بعض الموارد المستغلة وأخرى كامنة ما يتطلب كشفها وتنظيمها وجعلها قابلة للاستغلال، وبالتالي تشخيص مسلسل ظهورها وبروزها وتنميتها وتوظيف كل هذا من أجل التنمية المحلية. (الخزان، 2011) وبناء عليه، سنعمل على تشخيص دقيق للموارد المحلية التي يتوفر عليها مجال هذه الدراسة، وتحديد الاقتصادية منها.

**2-1. الموارد الاقتصادية الفلاحية**

يهيمن القطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والرعوي على النسيج الاقتصادي المحلي لإقليم جرسيف، بحيث يشكل مصدر دخل غالبية الساكنة المحلية خاصة بالعالم القروي. وتبلغ المساحة الفلاحية المستغلة الصالحة للزارعة 113030 هكتار (أي ما يعادل 15.5 % من المساحة الإجمالية بالإقليم)؛ تتوزع بين 19130 هكتار مسقية و93900 هكتار بورية. كما تشكل المراعي مساحة 386590 هكتار أي ما يعادل 53 % من المساحة الإجمالية للإقليم.

**2-1-1. قطاع الزيتون مورد ترابي مهم وآفاق واعدة لتنمية الاقتصاد المحلي**

يعد إقليم جرسيف من الأقاليم المغربية التي تحظى فيها شجرة الزيتون باهتمام كبير، الشيء الذي يتضح من خلال التطور المستمر للمساحات المغروسة وحجم الإنتاج.

**جدول رقم 1:** تطور مساحة غراسة أشجار الزيتون والإنتاج بحوض جرسيف

| الموسم الفلاحي | المساحة المغروسة بالزيتون (هـ) | الإنتاج بالطن |
|---|---|---|
| 2004-2003 | 11653 | 16200 |
| 2005-2004 | 13653 | 13500 |
| 2006-2005 | 14758 | 18000 |
| 2007-2006 | 14758 | 9000 |
| 2008-2007 | 15000 | 18400 |
| 2009-2008 | 15500 | 7000 |
| 2010-2009 | 16200 | 28000 |
| 2011-2010 | 17000 | 30000 |
| 2012-2011 | 20000 | 30500 |
| 2013-2012 | 23500 | 45000 |
| 2014-2013 | 23700 | 28000 |

**المصدر**: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة، معطيات حول قطاع الزيتون بإقليم جرسيف، 2015، ص5

يعرف إنتاج الزيتون بالإقليم تزايدا مستمرا، حيث انتقل من نحو 11653 طن موسم 2003-2004، إلى نحو 28000 ألف طن موسم 2013/ 2014، مع عدم الانتظام في الإنتاج الذي يسجل تراجعا ملحوظا خلال بعض المواسم، وذلك بمعدل ثلاث مرات كل 10 سنوات، بالنسبة للفترة الممتدة بين (قرواش، 2010) ويرتبط ذلك بعدم انتظام التساقطات من سنة لأخرى، ما يؤثر سلبا على صبيب الأودية، وخاصة خلال فصل الصيف حيث يشتد الطلب على الماء، إضافة إلى بعض الأمراض، وما يعرف في أوساط الفلاحين "بالمياومة" أي تعاقب سنوات إنتاجها مهم وأخرى ذات إنتاج ضعيف...

**خريطة رقم 2:** توزيع وحدات تحويل الزيتون بإقليم جرسيف

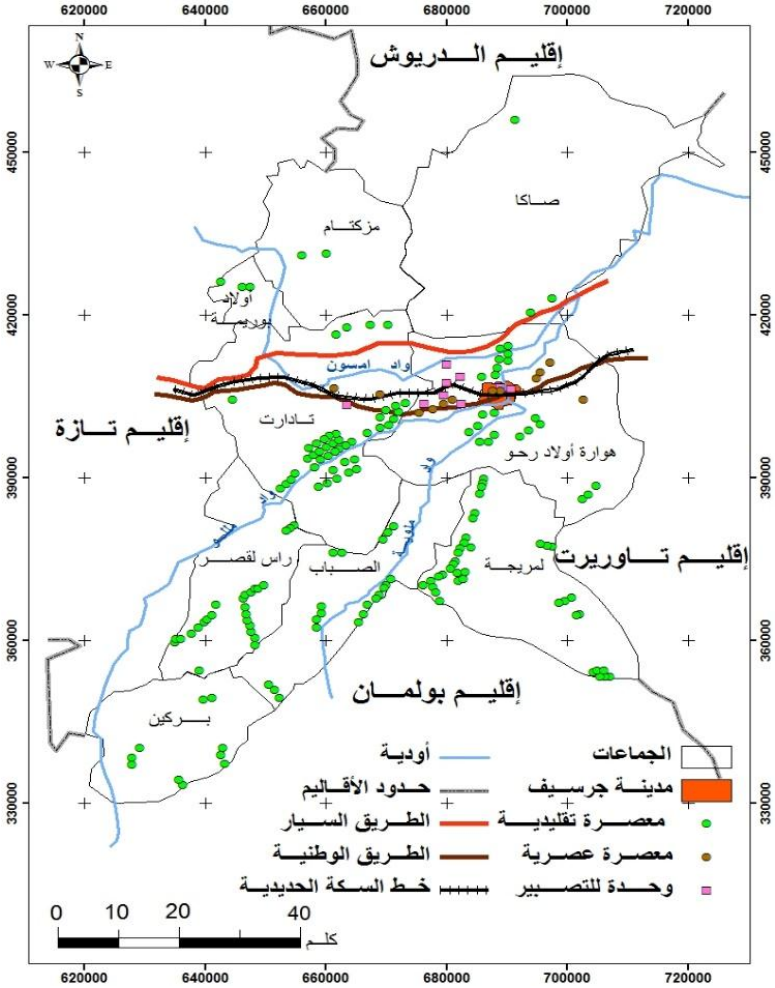


**Source** : Office National du Conseil Agricole, Direction régional de l'oriental, centre de conseil Agricole de Guercif (2015/ 2016) : monographie de la zone d'action du CCA de Guercif, p.4

تتميز بنية تحويل المنتوج بالمنطقة بتنوعها، إذ يتوفر الإقليم على ما يناهز 300 معصرة تقليدية و12 عصرية و8 وحدات صغرى لتصبير الزيتون، لكن معظم هذه الوحدات تتركز بجماعتي تادارت وهوارة

أولاد رحو (الخريطة أعلاه)، نظرا لقربهما من مدينة جرسيف ومن المحاور الطرقية الرئيسية، وبالتالي إمكانية تسويق المنتوجات، إضافة إلى كونهما تحققان لوحدهما ثلثي الإنتاج الذي يمون هذه الوحدات.

**جدول رقم 2: وحدات تحويل الزيتون بإقليم جرسيف**

| المعصرات التقليدية | المعصرات العصرية | مصانع التصبير |
|---|---|---|
| 301 | 12 | 8 |

**Source** : D.P.A de Taza (2010), Structure de l'olivier dans la zone de Guercif P, 2.

وتبلغ الكمية المعصورة من الزيتون بالإقليم زهاء 1000 طن بالوحدات التقليدية، ونحو4000 طن بمثيلاتها العصرية، فيما تصل كمية الزيت المستخلصة إلى 870 طنا بجميع الوحدات سنة 2014.

أما الكمية المخصصة للتصبير، فتصل إلى 15000 طن، غير أن الوحدات المحلية بالإقليم، لا تقوم بتصبير سوى 4000 طن، وبالرغم من ضعف هذه الكمية المصبرة، فإن أكثر من نصفها يصدر إلى خارج أرض الوطن. فمثلا يتم تسويق 87.7% من منتوجات الزيتون المصبرة من طرف مؤسسة كونوليك إلى الدول الأوروبية، أما الباقي فيوجه نحو الأسواق الداخلية 7.5% نحو مراكش، و7.8% إلى فاس (الزروالي،2001).

أما باقي المنتوج الجرسيفي من الزيتون الذي لم تستطع المعامل المتواجدة بالمنطقة تحويله، فيتم توجيهه خاما إلى عدة مدن مغربية كفاس وتاوريرت ومراكش والقنيطرة...، حيث أصبحت منطقة جرسيف تزود المعامل المغربية ب 20% من إنتاج الزيتون المخصص للتصبير، وهو دليل على الجودة والسمعة التي يحظى بها هذا المنتوج.

بالإضافة إلى توجيه جزء مهم من الإنتاج الخام الجرسيفي نحو مناطق مغربية مختلفة-ما يعني فقدان المزيد من أيام العمل التي يوفرها قطاع تحويل الزيتون وضعف القيمة عند التسويق- يعاني المنتجون من تعدد الوسطاء في عملية التسويق، ذلك أن عمليات البيع تتم بعدة طرق؛ من أهمها البيع بالجملة في الحقل (على الشجرة) بنسبة 50%، والبيع بعد الجني من طرف الفلاح بنسبة 10%، أما باقي المنتوج 40% فيتم تسويقه عن طريق الوسطاء والسماسرة والتجار؛ويستفيد هؤلاء من أهم العائدات المادية التي من المفترض أن تذهب إلى جيوب صغار الفلاحين. هذا مع غياب سوق منظم متخصص، حيث يتم البيع بأسواق عشوائية، تظهر كالفطر حين يحل موسم جني الزيتون؛ ما يفوت على المنتجين والمستهلكين فرص الاستفادة من مسالك تسويق واضحة، ويعطي فرصة للوسطاء والسماسرة لمراكمة الأرباح. (صديق، 2014)

**2-1-2. نشاط مهم تربية الماشية لمورد تكميلي**

يعتبر قطاع التربية الواسعة للماشية من أكثر القطاعات الإنتاجية حيوية بالإقليم، وأحد أعمدة النشاط الفلاحي، الذي يعتبر نوعا من التكيف التقني لاستغلال المجالات غير قابلة للزراعة بشكل يحافظ على

توازناتها الإيكولوجية والسوسيواقتصادية. (ايت حمزة، 2008) ويأتي هذا النشاط في المرتبة الثانية بعد إنتاج الزيتون. حيث تساهم أرباحه بنسبة مهمة في عائدات الفلاح. ويستفيد هذا القطاع من شساعة المراعي إضافة إلى تأقلم أغلب قطعان الماشية مع الظروف الطبيعية للمنطقة. غير أن القطاع عرف عدة تحولات سواء مع دخول الاستعمار وظهور مشروع السقي بالمنطقة، أو مع سنوات الجفاف التي ضربت المنطقة منذ الثمانينيات.

**جدول رقم3:** توزيع أصناف تربية الماشية بإقليم جرسيف

| الأبقار | الأغنام | الماعز | المجموع |
|---|---|---|---|
| 13750 | 418687 | 167978 | 600415 |

**Source** : Inspection Vétérinaire de Guercif (2015), monographie de région de Guercif, p : 6.

لازالت تلعب تربية الماشية دورا مهما في الاقتصاد الريفي لإقليم جرسيف، بالنظر إلى حجم القطيع الذي يصل إلى 600415 رأس، موزعة بين 418687 رأس من الأغنام، جلها من نوع بني كيل ذات اللحوم الجيدة، إضافة إلى نوع أولاد جلال الذي يتم تهريبه من الجزائر، في حين يصل عدد رؤوس الماعز إلى 167978 رأسا. أما عدد رؤوس الأبقار بإقليم جرسيف فيبلغ 13750رأسا. وينتج هذا القطيع بالإضافة إلى اللحوم والصوف والجلود كميات كبيرة من الحليب يتم تجميعه وتسويقه من طرف التعاونيات التي أصبحت تنتشر بالمنطقة مند الثمانينيات من القرن الماضي.

**جدول رقم 4:** إنتاج مادة الحليب وتجميعه من طرف النسيج التعاوني بإقليم جرسيف

| اسم التعاونية | الجماعة | تاريخ التأسيس | عدد منخرطين التعاونيات | عدد رؤوس الأبقار | كمية الحليب المجمعة (بالطن) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 2012 | 2013 | 2014 |
| تعاونية الأمل لجمع الحليب | هوارة أولاد رحو | 1982 | 72 | 495 | 1262 | 1010 | 837 |
| تعاونية سيدي عبد الله لجمع الحليب | | 2011 | 55 | 455 | 116 | 456 | 404 |
| تعاونية النهضة لجمع الحليب | | 2012 | 50 | 520 | 115 | 445 | 447 |
| تعاونية امرادة لجمع الحليب | | 2009 | 70 | 328 | 381 | 390 | 450 |
| تعاونية هوارة لإنتاج الحيواني والنباتي | | 2011 | 416 | 1349 | 399 | 1171 | 1149 |
| تعاونية سيدي علال لجمع الحليب | تادارت | 1986 | 63 | 309 | 1304 | 945 | 900 |
| تعاونية الفيضة الخضراء لجمع الحليب | | 2012 | 65 | 340 | 0 | 140 | 448 |
| تعاونية الاسماعلية لجمع الحليب | | 1993 | 104 | 997 | 1532 | 1079 | 1227 |
| تعاونية صفصافات لجمع الحليب | | 2009 | 438 | 390 | 521 | 533 | 1095 |
| تعاونية تادرت لإنتاج الحيواني والنباتي | | 2012 | 160 | 320 | 0 | 979 | 920 |
| تعاونية لمريجة لجمع الحليب | لمريجة | 2005 | 359 | 709 | 899 | 1032 | 1050 |
| تعاونية الرحمة لجمع الحليب | | 2006 | 30 | 680 | 0 | 0 | 90 |
| تعاونية البركة لجمع الحليب | صاكا | 2006 | 94 | 418 | 391 | 316 | 240 |
| المجموع | | | 1976 | 7310 | 6920 | 8496 | 9257 |
| معــدل كمية الحليب المجمعة يوميا(بالطن) | | | | | 18.9 | 23.3 | 25.4 |

**Source** : Office National du Conseil Agricole, Direction régional de l'oriental, centre de conseil Agricole de Guercif (2015) : monographie de la zone d'action du CCA de Guercif, p : 13.

نلاحظ من خلال الجدول، أن الكمية المجمعة بالإقليم من طرف التعاونيات المتواجدة بالمنطقة، تعرف ارتفعا مهما، إذ انتقلت الكمية المجمعة من 18.9 طن يوميا سنة 2012، إلى 25.4 طن يوميا سنة 2014. ويعود هذا التطور إلى الاهتمام الذي أصبح يوليه الفلاح في السنين الأخيرة لهذا القطاع الذي يدر عليهم مداخيل هامة وقارة. غير أن هذا المورد ورغم أهميته بالمنطقة لا يعرف التثمين الذي يستحقه فجل الإنتاج لا زال يباع بالأسواق خام وبأثمنة بخسة، بحيث لا يتجاوز ثمن اللتر الواحد 3 دراهم.

رغم ما يقدمه القطاع من إمكانيات مهمة متمثلة في مدارات سقوية مهمة وأراضي زراعية شاسعة ومغروسات شجرية يأتي على رأسها قطاع الزيتون بمساحات مهمة وكذا وجود أراضي عذراء لازالت غير مستغلة، بالإضافة إلى مراعي شاسعة وإمكانيات مائية مهمة فإن قطاع الفلاحة بالإقليم لازال يرزح تحت مجموعة من العراقيل التي تكبح تطوره، وبالتالي مساهمته في تدعيم الأنشطة الاقتصادية بالإقليم ولعل من أبرزها صغر مساحة الاستغلاليات وتجزئتها، وتركز الملكية العقارية، وعتاقة الوسائل المستعملة، وسيادة الزراعة المعاشية، وكذلك ضعف مردودية تربية الماشية وعتاقة الأساليب المعتمدة في تربيتها.

### 2-2. أهمية أنشطة الصناعة التقليدية

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية بهذه المنطقة من القطاعات المهمة حيث يستمد أهميته بصفة خاصة من دوره الاقتصادي، وهو يتميز بمجموعة من الخصائص ذات طبيعة فنية إنتاجية حيث أصبح حاضرا بوضوح في حياة وأسلوب عيش فئة من المواطنين في الوسط الحضري والقروي.

يتوفر الإقليم على ركائز متعددة لقيام حرف تقليدية مهمة كتوفر منتوجات محلية مهمة كالحلفاء والصوف والجلود، إضافة إلى مهارة الساكنة المحلية.

وقد مرت الحرف التقليدية بالمنطقة بعدة مراحل أهمها:

- **مرحلة الاكتفاء الذاتي:** من عهد الحماية إلى سنوات السبعينيات،حيث كانت الأسر تنتج كل ما تحتاج إليه من أجل تلبية حاجياتها اليومية من أدوات فلاحية وأواني وألبسة وحلي.
- **مرحلة الفائض:** طيلة سنوات الثمانينيات والتسعينيات، خلال هذه المرحلة ومع تدهور القطاع الفلاحي لجأت بعض الأسر إلى تحقيق فائض هذه المنتوجات وبيعها في أسواق المدن المجاورة خاصة وأن الحرف بدأت تندثر ولم تعد تتعاطى لها كل الأسر.
- **مرحلة التقهقر:** ابتداء من سنوات التسعينات وإلى اليوم، بحيث تراجعت خلال هذه المرحلة الحرف التقليدية كمنتوجات الحلفاء والأسلحة التقليدية والمنتوجات النسيجية. بسبب المنافسة التي أصبحت تتعرض لها من طرف المواد المصنعة، حيث أصبح الإقبال عليها ضعيفا جدا، إضافة إلى ارتفاع أثمنة المنتوجات التي تدخل في صناعتها.

وعلى العموم تتكون الحرف التقليدية بالمنطقة من:

**منتوجات الحلفاء:** تتمثل في مجموعة من الأطباق التي تستعمل في الأشغال المنزلية، إضافة إلى بعض الأدوات التي تستعمل في الأشغال الفلاحية كالقفاف لجني الزيتون، و"الشواري"، وكذلك "الشوامي" التي تستعمل لعصر الزيتون، إضافة إلى بعض المنتوجات التزيينية (الديكور)؛

**الأسلحة التقليدية:** تزدهر هذه الصناعة بالجماعة نظرا لكون سكان الجماعتين يتعاطون للفروسية وتربية الخيول، وهكذا تتم صناعة أسلحة التبوريدة "الفردي"، أو "بوحبة" إضافة إلى السروج والخناجر...؛

**المنتوجات النسيجية:** تزدهر هذه الصناعة نتيجة توفر المادة الخام المتمثلة في توفر الصوف والجلود، وتتجلى في صناعة الزرابي التقليدية (الدرازة)، إضافة إلى الأغطية والألبسة التقليدية (الجلباب والسلهام) والطرز. غير أن هذه المنتوجات تعيش عدة إكراهات تعيق تنميتها كارتفاع أثمنة المواد الخام (الحلفاء، الصوف) التي بدأت تتراجع نتيجة عدة عوامل، تتمثل في هجر الأجيال الجديدة لهذه الحرف مما يعرضها لخطر الاندثار في المستقبل، فضلا عن المشاكل التي يعرفها تسويق هذه المنتوجات.

على العموم يصل عدد الصناع التقليدين بإقليم جرسيف إلى 1598 منهم 1176 صنف الإنتاج الفني و422 صنف الإنتاج الخدماتي.

### 2-3. المؤهلات السياحية بإقليم جرسيف

يتوفر الإقليم على مجموعة من المؤهلات السياحية، يأتي على رأسها المؤهلات الطبيعية كالجبال التي تتساقط بها ثلوج موسمية تليق بممارسة التزحلق والتسلق كسلسلة جبال بويبلان التي تخللها مجموعة من القمم مثل قمة موسى وصالح (3190 متر)، التي تتواجد عند قدمها فوهة بركانية يعود تاريخها إلى ما قبل الزمن الرابع؛ وسلسلة جبال بوناصر التي تحتضن أكبر قمة في الأطلس المتوسط بارتفاع يصل إلى 3340 متر، وهي ذات تكوينات صخرية جوراسية، تتميز بخصائص طبيعية متميزة (العيون، قمم مغطاة بالثلوج...)، إضافة إلى أودية دائمة الجريان وغابات وحامات وأراضي شاسعة للقنص.أما المآثر التاريخية فتتجلى في تواجد عدة قصبات مهمة كقصبة رشيدة وتادارت وامسون ومرادة وبعض الثكنات العسكرية القديمة (لمريجة) إضافة إلى المعمار القروي، ثم الصناعة التقليدية التي يشتهر بها الإقليم كالزربية الورينية، والأسلحة التقليدية، وأخيرا الغنى الفني كالفروسية والتبوريدة والحيدوس.

غير أن هذه المؤهلات لا تستغل في إقامة أنشطة سياحية بسبب غياب برامج لتثمينها، إضافة إلى ضعف الطاقة الإيوائية التي لا تتجاوز وحدتين مصنفتين توفر 14 غرفة و34 سريرا. وهكذا لا تستطيع هذه الطاقة الإيوائية تطوير سياحة الأفواج إذ لا زال القطاع يعتمد على السياحة الفردية.

### 4-2. رأي الأسر في مستوى التنمية بإقليم جرسيف

نستنتج من خلال استعراض الموارد الترابية التي يتوفر عليها الإقليم، أنها غنية ومهمة، لكن الفاعلين سواء المركزيين أو المحليين لم يستغلوا هذه الإمكانيات استغلالا أمثل، لإحداث تنمية ترابية بهذا المجال، وهكذا فالمتتبع لبعض المشاريع المنجزة بالمنطقة يقف على تواضع النتائج المحققة بسبب المقاربة القطاعية والمركزية التي وجهت هذه المشاريع، تم التركيز على مناطق وقطاعات بعينها وإهمال أخرى. وهذا ما نلمسه من خلال نتائج الاستمارة الموجهة إلى عينة من الأسر حول رأيهم في التنمية المحلية بمنطقتهم.

**جدول رقم5:** رأي الأسر المبحوثة في تطور التنمية بإقليم جرسيف.

| الجماعة | الدوار | عدد الأسر | تنمية ضعيفة | | تنمية متوسطة | | تنمية جيدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| تادارت | امسون | 30 | 22 | 33.73 | 3 | 10 | 5 | 67.16 |
| | اكلي بن منصور | 50 | 34 | 68 | 11 | 22 | 5 | 10 |
| | تعاونية الفتح | 79 | 66 | 54.83 | 10 | 66.12 | 3 | 8.3 |
| **المجموع الجزئي** | | **159** | **122** | **76.73** | **24** | **15.09** | **13** | **8.18** |
| هوارة أولاد رحو | أولاد صالح | 106 | 83 | 3.78 | 17 | 04.16 | 6 | 66.5 |
| | الفطوشية | 37 | 28 | 68.75 | 7 | 92.18 | 2 | 41.5 |
| | ظهر لبيض | 16 | 15 | 75.93 | 1 | 25.6 | 0 | 0 |
| **المجموع الجزئي** | | **159** | **126** | **79.25** | **25** | **15.72** | **8** | **5.03** |
| **لمريجة** | رشيدة | **39** | 27 | 69.23 | 8 | 20.51 | 4 | 10.26 |
| | لمطاهرة | **32** | 25 | 78.12 | 5 | 15.62 | 2 | 6.26 |
| | افريدن | **29** | 20 | 68.97 | 9 | 31.03 | 0 | 00 |
| **المجموع الجزئي** | | **100** | **72** | **72** | **22** | **22** | **6** | **6** |
| **المجموع الكلي** | | **184** | **320** | **76.55** | **71** | **16.99** | **27** | **6.46** |

**المصدر**: البحث الميداني 2014-2015 (عينة 418)

يتبين من خلال معطيات البحث الميداني أن نسبة 76.55% من أرباب أسر العينة المدروسة، تؤكد ضعف المسار التنموي بالمنطقة، ونسبة 16.99%تعتبره متوسطا، أما نسبة 6.46% من العينة فتشدد على التطور الايجابي للتنمية بالإقليم.

## 3- المحاور الاستراتيجية للتنمية الترابية بإقليم جرسيف

### 3-1. تدبير الموارد الاقتصادية في إطار تنمية مندمجة وتشاركية

يعتبر تدبير الموارد الاقتصادية وتنميتها رهانا أساسيا بالنسبة لإقليم جرسيف، كما تأتي أهمية تدعيم هذه الموارد من كون الإقليم له مؤهلات مهمة في هذا الشأن خصوصا على مستوى قطاع الفلاحة، لكنها غير مستغلة بالشكل الذي يجعلها تساهم في تدعيم الاقتصاد المحلي نظرا للتدبير العشوائي، ونفس الأمر يمكن إسقاطه على قطاعات أخرى كالصناعة التقليدية والسياحة، والتي عانت من الإهمال نتيجة النظرة

القطاعية التي ركزت على القطاع الفلاحي فقط، ومن أجل خلق اقتصاد قروي متعدد الركائز نقترح دعم قطاع الفلاحة وتنشيط السياحة.

**3-1-1. دعم قطاع الفلاحة كمورد اقتصادي أساسي بإقليم جرسيف**

**3-1-1-1. الاهتمام بقطاع الزيتون كقطاع ذي أبعاد واعدة في تنمية القطاع الفلاحي**

رغم أهميته، فإن قطاع الزيتون بالمجال لازال يعاني من عدة مشاكل لذلك يجب إدخال تقنيات عصرية في غراسة أشجار الزيتون والاهتمام بها من خلال إدخال أنواع جديدة تتكيف مع البيئة المحلية المتسمة بالجفاف كأنواع Picholin du Longnedoc وMeslala وDahbia وMenora والتي تتكيف كثيرا مع تربة المنطقة حسب دراسة قامت بها مديرية الفلاحة.

ويمكن أيضا مرافقة عملية نمو الأشجار بكل عناية سواء استعمال الأسمدة المناسبة أو التشذيب وإدخال تقنيات عصرية في جني الثمار وذلك لن يتأتى دون تكوين مختصين وتقنيين في مجال غراسة واستغلال أشجار الزيتون، لتأطير الفلاحين في إطار دورات تكوينية في ميادين استغلال شجرة الزيتون.

أما على مستوى التسويق فإنه وجب تحديد الأسعار لمحاربة المضاربة لحماية حق الفلاح عبر تدخل الجهات المسؤولة ومراقبة سير عملية التسويق، ويمكن في هذا الصدد خلق تعاونيات تقوم بتسويق المنتوج لضمان استفادة الفلاحين وحمايتهم من قوانين السوق والمضاربة.

**3-1-1-2. تدعيم تربية الماشية**

يهدف هذا الإجراء إلى هيكلة المراعي وصيانتها وتوسيعها وإلى الاعتناء بالقطعان على مستوى تحسين النسل والبيطرة.

فعلى مستوى هيكلة المراعي وصيانتها وتوسيعها، يمكن القيام في هذا الصدد بتوسيع المراعي وتحسينها وتنظيمها مع مراجعة ظهير 1969 الخاص بتهيئتها وخلق محميات رعوية بالأراضي الجماعية وفي نفس الوقت غرس شجيرات علفية بالمناطق البورية وحمايتها من الرعي الجائر، ثم توفير أكبر قدر من نقط الماء تكون منتظمة التوزيع عبر المجال الرعوي لتوفير مياه الشرب للقطعان خاصة في فصل الصيف والخريف وكذلك توفير بعض الأماكن للظل ضمانا لاستراحة الماشية خلال الفترة الزوالية، وإشعار السكان بأهمية المحافظة على المراعي قبل فوات الأوان.

أما الاعتناء بالقطعان على مستوى تحسين النسل والبيطرة، فيتطلب ما يلي:

- تشجيع مربي الماشية من طرف الدولة بواسطة مدهم بما يكفي من الكلأ والعلف والمعونة عوض تركهم عرضة لسنوات القحط.
- تشجيع تربية الماشية داخل الاصطبلات سواء بالنسبة للأبقار أو تعميمها لتشمل الأغنام والماعز وفق الطرق العصرية وتوفير الإرشادات اللازمة لكل الفلاحين.

- توسيع المركز البيطري الموجود بمدينة جرسيف ومده بالوسائل المادية والبشرية ليقوم بدوره في الاعتناء بالقطعان، وتكوين تقنيين مختصين في الميدان وتوزيعهم على المجال لإرشاد الفلاحين في كل ما يتعلق بأساليب تربية الماشية.
- إدخال نسل جديد من الأغنام يتوفر على جينات جيدة لإعطاء مردودية أكثر خاصة بعض الأنواع المستوردة من الخارج.
- تشجيع زراعة المواد العلفية في إطار دورة زراعية جديدة لأجل توفير الكلأ للأبقار والأغنام ومختلف أنواع الماشية.
- الإدخال التدريجي لأنماط التسيير التي تعتمد الجمع بين الكلأ الطبيعي والعلف التكميلي.

**3-1-1-3. خلق وإنعاش قطاع الصناعة الفلاحية**

تهدف هذه الخطة إلى:

- الإسراع بتنفيذ المشروع الخاص بإحداث مناطق صناعية بالإقليم، والتشجيع على إنشاء وحدات صناعية في شكل شركات أسهم أو شركات شبه عمومية لتصبير الزيتون المحلي والذي ينتج الإقليم كميات وافرة منه.
- العمل على إنشاء وحدات صناعية لإنتاج الحليب والأجبان في إطار شراكة مع تعاونيات جمع الحليب.
- تشجيع إنشاء وحدات صغيرة لإنتاج المربى خاصة وأن المنطقة لها إمكانيات مهمة في إنتاج بعض الفواكه مثل المشمش.
- القيام بتشييد معاصر حديثة ومجهزة لإنتاج الزيوت بشكل عصري تجنبا للتلويث الذي تحدثه المعاصر التقليدية.

بقي أن نؤكد على أن هذه الإجراءات لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا كانت مقرونة ببنية تحتية قوية لاستيعاب التحولات التي يمكن أن تنتج عن تطور القطاع الصناعي.

**3-1-2. تدعيم وتنشيط قطاع السياحة**

أخذت السياحة القروية تفرض نفسها على المستوى العالمي كتوجه وكصيحة جديدة في مجال الأنشطة السياحية، ويمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل التي تقف وراء الانطلاقة والتطور اللذين تعرفهما السياحة القروية، وظلت هذه الأخيرة غائبة في قاموس السياحة الوطنية ولم يتم تطوير مفهومها وآلياتها إلا مع منتصف عقد الثمانينات.

ونظرا لتوفر المجال القروي لإقليم جرسيف على إمكانيات خامة ومؤهلات طبيعية مهمة وكذا ثقافية وتراثية تستجيب لرغبات وميولات السياح سواء المحليين أو الأجانب، أصبح لزاما تشجيع هذه السياحة في إطار أوسع يمكن أن يشكل مجالا جهويا برمته تساهم فيه هوارة أولاد رحو وتادارت بما تملكه من

مؤهلات، وبالتالي تلعب دور حلقة وصل بين الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجماعات القروية لتازة والسياحة الجبلية التي تتيحها جماعة بركين، وكذا المناظر الطبيعية بكل من جماعة رأس لقصر والمريجة.

نلاحظ من خلال هذه المحاور الاستراتيجية التي قمنا برسمها لمستقبل التنمية الترابية بالإقليم والتي اعتمدنا في بلورتها على التشخيص الترابي والتحري الميداني، أنها إجراءات تتلاءم مع إمكانيات مؤسسات الدولة، ولا يتطلب تنفيذها إلا إرادة المسؤولين، لأن الدفع بعجلة التنمية بمنطقة جرسيف يرتبط بشكل أساسي بتجاوز الإكراهات المتعلقة بالوسط الطبيعي، وتأهيل الموارد البشرية والتجهيزات الاجتماعية والبنيات التحتية واستغلال المؤهلات التي يتوفر عليها المجال على مستوى القطاع الفلاحي، ولن يتأتى هذا دون إشراك الساكنة ومنظمات المجتمع المدني في كل القرارات والبرامج رفقة باقي الفاعلين المتدخلين في تحديد مسار التنمية بالإقليم.

## 4- المشروع الترابي لإقليم جرسيف

### 4-1. مفهوم المشروع الترابي

يتصور المشروع الترابي الفاعلون المحليون من أجل تحقيق تنمية حيزهم الترابي، الذي قد يكون عبارة عن جماعة أو مجموعة من الجماعات المحلية، تجمع بينها مميزات مشتركة: وحدة جغرافية متجانسة طبيعيا، اقتصاديا وبشريا.

ويتميز المشروع الترابي بعدة خصائص، فهو مشروع يقوم على تثمين موارد الحيز الترابي، مشروع مشترك بين الفاعلين، ويرتكز على مقاربة أفقية للتنمية، تستلزم تنسيق أهداف وانتظارات وتدخلات الفاعلين للرفع من مفعول المشاريع والعمليات؛ ويمر ذلك عبر التعاقد وتوزيع الأدوار بين الفاعلين (جنان، 2010).

ومبدئيا، بإمكان كل فاعل أو مجموعة من الفاعلين (إدارة تقنية أو ترابية، جماعة محلية، منظمة غير حكومية...) أخذ المبادرة لإطلاق مسلسل التنمية الترابية، شريطة أن يكون حاملا لمشروع، وأن تكون له القدرة على تعبئة الفاعلين المعنيين أو المهتمين بتنمية الحيز الترابي.

### 2-4. وصف المشروع الترابي بإقليم جرسيف

**جدول رقم6:** جذاذة تقنية للمشروع الترابي بإقليم جرسيف

| عنوان المشروع | المشروع الترابي لتأهيل إقليم جرسيف |
|---|---|
| الحاملون للمشروع | جماعات إقليم جرسيف، التعاونيات والجمعيات المحلية، مجموعة ذات النفع الاقتصادي أوليفيا جرسيفOlivia Guercif وتادارت الخضراء Taddart Vert، فيدرالية الجمعيات التنموية بإقليم جرسيف، مصالح الدولة، مستثمرون خواص ،المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منظمات خارجية... |
| المجال الترابي المعني بالمشروع | الجماعات القروية المشكلة لإقليم جرسيف |
| التشخيص الترابي | موارد ترابية مهمة ومتنوعة (زيتون، حليب، مراعي، توفر مياه السقي، .....)<br>حيز ترابي متجانس) إشكالية موحدة، وحدة جغرافية متجانسة، غنى وتعدد المعارف المحلية للقبائل المستوطنة ).<br>دينامية الفاعلين المحليين. |
| المشاريع الفرعية | المشروع الترابي العام تنبثق منه مجموعة من المشاريع القطاعية:<br>وحدة لتحويل وتعليب الزيتون.<br>مشروع تحسين الإنتاج الحيواني.<br>وحدة لتجميع الحليب وإنتاج مشتقاته.<br>مشروع إنعاش السياحة القروية. |
| الشركاء المحتملون | وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.<br>حساب تحدي الالفية AMC الامريكي.<br>وكالة التنمية الاجتماعية.<br>الدولة، الجهة، الجامعات، مراكز الأبحاث العلمية.<br>الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والماعز (ANOC)<br>نواب الأراضي السلالية |
| مدة الانجاز المقترحة | لا يمكن تحديد مدة انجاز المشروع الترابي العام لأنه يبنى بشكل لولبي، ويندرج في الديمومة بينما المشاريع القطاعية لا تتجاوز مدة إنجازها 5 سنوات. |

**المصدر:** اقتراح الباحث

إن إنجاز المشروع الترابي المقترح لتحقيق تنمية ترابية بإقليم جرسيف، يتطلب تحسين محيط الاستثمار، من خلال تقوية البنيات التحتية الاقتصادية، وتأهيل المجالات الترابية (تكوين الموارد، والمحافظة على الموارد الطبيعية)، وتبسيط المساطر القانونية والإدارية وتيسيرها في وجه الفاعليين المحليين والوطنيين والدوليين.

**خاتمـــة**

يمتاز إقليم جرسيف بخصوصياته الطبيعية والاقتصادية والبشرية، التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لتحريك عجلة التنمية، شريطة أن يتم توجيهها في إطار استراتيجية التنمية المندمجة والشمولية والمستدامة.

وتحتاج هذه الاستراتيجية -المعدة وفق مقاربة مجالية والتقائية-إلى مجهودات جبارة لتوفير الشروط الملائمة لتطبيقها، والآليات الأساسية لجعلها برنامج عمل واقعي قابل للإنجاز والتحقيق، وذلك من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي، والتغيير الاجتماعي المنشودين، والهيكلة المجالية المنتظرة.

ولعل أبرز شرط ضمن هذه الشروط، هو تفعيل الحوار البناء بين مختلف الفاعلين المعنيين بتدبير المجال، في إطار مشروع ترابي تشاوري يضمن الالتقائية والتضامن بين جميع الفاعلين والمتدخلين في التنمية المحلية.

**لائحة المصادر والمراجع**


بلشقر آمال .2013. *التسويق الترابي دعامة أساسية للتنمية الجهوية المندمجة*، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد التاسع، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.

محمد ايت حمزة .2008. *الترحال والانتجاع: مقاربة منهجية*، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطبعة بيست أمبريمري، الدار البيضاء.

خلوق جمال .2009. *التدبير الترابي بالمغرب: واقع الحال ومطلب التنمية*، مكتبة الرشاد، سطات.

الخزان بوشتى .2011. *تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى*، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي العدد 13، خاص: التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

الزروالي علال .2001. *التحولات الريفية والتمدين في الريف الشرقي*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

عبد النور صديق .2014. *التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية: دراسة جماعتي تادارت وهوارة أولاد رحو*، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة.

الكتمور حسن وآخرون .2015. *المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية بالمغرب*، ورد ضمن كتاب "المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة إغزران الجبلية" أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 5، مطبعة IPN، فاس.

جنان لحسن.2010. *العالم القروي في البحث الجغرافي*، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7 مطبعة انفو-برانت.

قرواش محمد.2010. *تنمية قطاع الزيتون بإقليم جرسيف والترتيبات التقنية المواكبة*، وثائق مركز الأشغال الفلاحية رقم 05-33 بجرسيف.

المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة .2015. *معطيات حول قطاع الزيتون بإقليم جرسيف*.

موساوي محمد .2006. *تحولات العالم القروي ورهانات التنمية المحلية ببلاد المنزل*، رسالة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة.

وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية .2010. *دراسة حول المشاريع الترابية: شروط أجرأة المشروع الترابي لبلاد الحسيمة*، تقرير المرحلة الثالثة، مديرية إعداد التراب ، نقلا عن:

www.territoires.gov.ma

Direction Provinciale de l'agriculture de Taza. 2010. *Structure de l'olivier dans la zone de Guercif*.

Direction régional de l'oriental .2015. *Monographie de la zone d'action du* centre de conseil Agricole *de Guercif.*

Inspection Vétérinaire de Guercif .2015. *Monographie de région de Guercif*.